كلمة السيد الوزير المعتمد لدى رئيس الحكومة
المكلّف بالهجرة والتونسيين بالخارج
المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي من أجل الهجرة
الآمنة والمنظمة والنظامية
مراكش،10 – 11 ديسمبر2018

السيّد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،
السيد الرئيس،
السيدة رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة،
السيّدة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المكلّفة بالهجرة الدولية،
السيدات والسادة رؤساء الوفود، أصحاب المعالي والفخامة،
حضرات السيّدات والسّادة،

يُسعدني في البداية أن أتوجّه باسم سيادة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي، والحكومة التونسية بخالص الشكر والتقدير إلى جلالة الملك محمد السادس وإلى المملكة المغربية الشقيقة على احتضان هذا المؤتمر الحكومي الدولي، وعلى حسن التنظيم وكرم الضيافة. ونحن نهنئ المملكة الشقيقة على تنظيم هذا المؤتمر الذي يُعدّ تتويجا لمفاوضات مكثفة قصد التوافق حول صيغة الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأتى ليعكس ما تكتسيه مسألة الهجرة من أهمّية عالمية، من خلال مشاركة هذا العدد الكبير من قادة الدول ورؤساء الحكومات والوزراء، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولا يفوتني أن أثمّن دور السيدة Louise Arbour ، الممثلة الخاصة للأمين العام المكلّفة بالهجرة الدولية والأمينة العامة لمؤتمر مرّاكش، وجهود السفيرين المندوبين الدائمين للمكسيك وسويسرا لدى منظمة الأمم المتحدة، بوصفهما الميسرين اللذين قادا المفاوضات وتوليا صياغة الميثاق، مع الإعراب عن تقديرنا لما بذلوه من جهود في هذا الإطار.
حضرات السيدات والسادة،

إنّ ظاهرة الهجرة، ظاهرة كونيّة، دائمة وقديمة، تواصلت على مدّ العصور وكانت دوما مصدر تفاعل وتقارب بين الشعوب. ولئن تفاقمت الهجرة خلال السنوات الأخيرة بصفة غير مسبوقة بسبب استمرار الأزمات واستفحال النزاعات المسلّحة، مُتسبّبة في مآس إنسانية وفي تعطيل مسارات التنمية وغياب مقومات العيش الكريم، فإنّها لا تزال مظهرا من مظاهر التواصل الإيجابي بين المجتمعات، وعامل إثراء وتقارب بينها، ومصدرا للازدهار والابتكار والتنمية، للبلدان النامية والمتقدّمة على حدّ سواء.

والهجرة ظاهرة على علاقة وطيدة بالتاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والمسؤولية، والنسبية.

على علاقة بالتاريخ، لأن الجميع في هذه القاعة يستطيع ذكر مثال للمهاجرين البارزين الذين صنعوا التاريخ في البلد الذي استقبلهم،

على علاقة بالجغرافيا، لأنه من الصعب جداً أن نذكر بلدا واحدا "خاليا من المهاجرين"،

على علاقة بالاقتصاد، لأن هناك مؤلفات وفيرة عن مساهمات المهاجرين في اقتصاديات بلدان الإقامة وبلدانهم الأصلية،

على علاقة بالمسؤولية، لأننا نعيش في قرية مترابطة ومتصلة تتحمل فيها البلدان الصناعية والنامية على حدّ سواء مسؤولية حماية كرامة سكان العالم وحقهم في التنمية،

وأخيرا، على علاقة بالنسبية، لأن بعض الدول النامية، رغم قلة الموارد وصعوبة الظروف الاقتصادية، يستضيف أضعاف ما تستضيفه الدول الصناعية من المهاجرين واللاجئين، سواء من حيث عددهم أو من حيث نسبتهم بالمقارنة مع عدد السكان.

كلّ هذه حقائق لا بدّ لنا أن نستحضرها آليا عند مناقشة مسألة الهجرة.

ونحن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعوّدنا على الهجرة منذ القدم، إلا أن تزايد الصراعات وتراجع التنمية وتفاقم التفاوت داخل البلدان وفيما بين دول الشمال والجنوب، جعل من المنطقة ساحة لعدد لا يحصى من المآسي البشرية.

وإن تونس على قناعة راسخة بأنّ الحوكمة السليمة لظاهرة الهجرة هي مسؤولية جماعية متأكّدة، تستوجب مشاركة فاعلة وناجعة لجميع الدول وسائر الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي ككلّ، قصد حماية حياة المهاجرين وحقوقهم وتحقيق الاستفادة الأمثل من الهجرة وقصد معالجة المخاطر والتحدّيات التي تُشكّلها على الأفراد والمجتمعات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وقد حرصت تونس منذ البداية، على المشاركة النشيطة في المفاوضات التي توصّلت، يوم 13 جويلية 2018، إلى صياغة الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وهذا الميثاق يُمثّل أوّل إطار شامل ومتوازن للتعاون الدولي في مجال حوكمة الهجرة، نُقرّ فيه ، نحن الدول الأعضاء بالأمم المتّحدة، بمسؤولياتنا المشتركة فيما يتعلّق باحتياجاتنا وشواغلنا بشأن الهجرة، ونلتزم بضمان كرامة حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها وإعمالها، وباحترام سيادة الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي .

ونحن بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى إرساء أسس قوية للتعاون الدولي ترتكز على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة وتستند إلى المعطيات الحقيقية والأدلّة، بعيدا عن التصوّرات والأفكار المسبقة، بما يُؤهلنا لمعالجة الأسباب الحقيقية للهجرة غير النظامية والمتمثلة بالأساس في انعدام مقومات التنمية المستدامة واتساع رقعة الفقر والتهميش والانكماش الاقتصادي في عدد هام من البلدان المصدّرة للهجرة، إلى جانب استفحال النزاعات والحروب وتفاقم الهوة بين الدول النامية والدول المتقدّمة في عالم تشكّله العولمة يوما بعد يوم .

كما ينبغي أن نعمل جميعا على تركيز تعاون حقيقي يمكّننا من تعزيز قنوات الهجرة المنظمة والنظامية وتوفير الظروف الملائمة لاندماج المهاجرين في البلدان المضيفة، وتسهيل عمليات التحويلات المالية، ويسمح لنا كذلك بمجابهة أفضل لمختلف أشكال التمييز و الاتجار غير المشروع .

حضرات السيدات والسادة،

إنّ الشباب اليوم يُجازف بحياته بعبور الصحاري والبحار، هروبا من الصراعات المتواصلة ومن الفقر، وبحثا عن مقومات العيش الكريم. وإن مدى إلتزامنا بمساعدة هذا الشباب على الحفاظ على حياته سيقاس بمدى التزامانا بحلّ الصراعات العالقة وتفادي اندلاع صراعات جديدة وإحلال السلام ودولة القانون والمؤسسات في البلدان التي دمّرتها الحروب، و توفير العزيمة والموارد الضرورية لإصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي بما يسمح بتحقيق تنمية مستدامة وشاملة في كافة الدول النامية وسائر أرجاء العالم.

حضرات السيدات والسادة،

نحن في تونس، نعمل جاهدين على تحقيق التنمية والازدهار لكافة فئات الشعب ولكل الجهات. كما نعمل مع شركائنا الأوروبيين على إبرام اتفاق" شراكة للتنقل "ضمن مقاربة شاملة، تهدف إلى إيجاد توازن بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وبين تسهيل

إجراءات تنقل الأشخاص وتعزيز قنوات الهجرة المنظمة، مع الحرص على حماية حقوق الانسان.

ونؤكّد في نفس الاتجاه على أهمية تعزيز الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب المتوسط بصفة عامّة للمساهمة في خلق فرص عمل جديدة للشباب، بما يساهم في تثبيت السكان في مناطقهم والحد بالتالي من الهجرة غير الشرعية، ونحن واثقون بأن الجهود الأوروبية في هذا الشأن تمثل في الحقيقة استثمارا عقلانيا يعود بالمنفعة على الطرفين وليس مجرد مساعدات ظرفيّة.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في الختام أن أشدّد على أهمية إعطاء الأولوية اللازمة لتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة النظامية، وفقا لما ورد ضمنه من آليات متابعة.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أؤكّد انخراط تونس في جهود الأمين العام للأمم المتحدة، ولا سيما حرصنا على المشاركة الفاعلة في هذا الإطار في "منتدى استعراض الهجرة الدولية" الذي أقرّه الميثاق بوصفه المنبر العالمي الحكومي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدّم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الميثاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلّقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وشكرا على حسن الاستماع.